

وزير الإعلام أكد في حديث لصحيفة «العرب» القطرية أن التركيز يتم على إيصال الرسالة الكويتية للخارج من خلال

العبء الله: لا توجه حالياً لفتح مكاتب إعلامية في الخارج

أكد وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله أنه من الصعب أن تتأثر العلاقات الخليجية - الخليجية بأي عمل أو نشاط سلبي ناتج عن أي قطاع أو مؤسسة إعلامية. وقال الشيخ محمد العبدالله في لقاء مع صحيفة «العرب» القطرية نشر أمس أن «ما يربط الشعوب الخليجية أرقى وأعرق وأعمق وأقدم من أن يؤثر عليها عمل أي قطاع أو مؤسسة». وأضاف أنه «لا شك حدثت قفزات نوعية وكمية في التعاطي الإعلامي الخليجي ولا شك أن الحجم الذي وصل اليه الإعلام الخليجي يضاهي كثيراً من مناطق العالم، معرباً عن الأمل أن يكون الإعلام الخليجي بصمة إيجابية في تاريخ الإعلام. وأعرب عن افتخاره بمتانة وصلابة الوضع المؤسسي الكويتي القائم على القوانين والتشريعات مشيراً إلى أن الإعلام ينظمه قانونان محددان هما قانون المطبوعات والنشر وقانون الإعلام المرئي والمسموع». وذكر أن مؤسسة «جالوب» العالمية اصدرت احصائية قبل يومين اشارت من خلالها إلى ترتيب الكويت في حرية الإعلام حيث حصلت على المركز الـ 24 دولياً والاول عربياً.

وفي رده على سؤال عما إذا كان قانون الإعلام المعمول به حالياً كافياً قال الشيخ محمد العبدالله أنه «غير كاف» مؤكداً رغبته وتصميمه على تغيير بعض المواد وإضافة بعض المواد لاستيعاب التطور الذي حدث في وسائل الإعلام خلال الفترة الأخيرة.

وحول رأيه في الإعلام القطري أكد الشيخ محمد العبدالله «أن قطر وضعت أو رفعت الحد المعمول به في الإعلام العربي وأصبحت التي تضع المعيار لنا لكي نواكبها». وأشار إلى أن «قناة الجزيرة لا شك لها تقدير كبير لدى المشاهدين وأنا أحدهم كأي محطة إخبارية أتفق وأختلف مع ما يرد في تقاريرها ولكن لأنها محطة خاصة لا ضير عليها في طرح



الشيخ محمد العبدالله

القضايا بمنظورها».

وذكر «أن مكتب الجزيرة في الكويت يعمل وفقاً للأنظمة والقوانين المحددة لمكاتب الإعلام الدولي وسنقدم للمكتب والمكاتب الأخرى كل التسهيلات للقيام بعملها وفق الأطر المحددة والقوانين المعمول بها»، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

ما رؤيتك للإعلام الخليجي وأثره على العلاقات الخليجية - الخليجية؟
 مع تقديري، صعب أن تقوم أي مؤسسة أو أي نشاط بالتأثير السلبي على العلاقات الخليجية - الخليجية، فما يربط الشعوب الخليجية أرقى وأعرق وأعمق وأقدم من أن يؤثر عليها عمل أي قطاع أو مؤسسة. لا شك حدثت قفزات نوعية وكمية في التعاطي الإعلامي الخليجي، ولا شك أن الحجم الذي وصل إليه الإعلام الخليجي يضاهي كثيراً من مناطق العالم، ونأمل - إن شاء الله - أن يكون الإعلام الخليجي بصمة إيجابية في تاريخ الإعلام.

العلاقات الخليجية - الخليجية

هذا الكلام الجميل يمكننا أن نضعه في إطار الديبلوماسية، لكن من حيث الواقع هناك بعض المؤسسات الإعلامية تؤثر بطريقة أو بأخرى على العلاقات الخليجية - الخليجية، فمن باب الأمثلة لا أكثر ما حصل من بعض المؤسسات الإعلامية الكويتية حول ما يجري في البحرين، أو مسها شخصيات بعينها في قطر.

ما الذي تريد أن توصله؟
 قلت لك التقسيم كالاتي: العلاقات الاجتماعية والأسرية والتاريخية والدينية والتراثية والاقتصادية أكبر بكثير من أن تتأثر بأي عمل لأي قطاع من قطاعات العمل الخليجي المشترك، حجم الإعلام الخليجي لا شك أنه زائد، لا شك أنه يجب أن نفرق بين الكم والنوع، ونتمنى - إن شاء الله - أن يكون للإعلام الخليجي بصمة إيجابية هذا ردي على سؤالك، إذا تغير سؤالك أغير الجواب.

فخورون بصلابة الوضع المؤسسي بعض المؤسسات الإعلامية الكويتية الخاصة أساءت بطريقة أو بأخرى، أو تؤثر بمعنى أصبح على علاقات دول الخليج مع الكويت، السؤال: هل تترك هذه المؤسسات من باب الديموقراطية؟

نحن في الكويت فخورون بمتانة وصلابة الوضع المؤسسي القائم على قوانين وتشريعات، فالإعلام ينظمه قانونان محدداً: قانون المطبوعات والنشر، وقانون الإعلام المرئي والمسموع، والعمل التنظيمي لسوزارة الإعلام قائم على تطبيق القانون، وأي خروج عن هذين القانونين يستوجب التعامل معه.

لكن إذا استمر العمل ضمن هذين القانونين لا دور لوزارة الإعلام، كذلك من المهم الإشارة لإحصائية صدرت عن مؤسسة جالوب العالمية قبل يومين اشارت إلى أن ترتيب الكويت في حرية الإعلام الـ 24 دولياً، والأولى عربياً، ولا شك أن للحرية ضريبة، وأتمنى من جميع وسائل الإعلام الكويتية

والخليجية والعربية والإسلامية أن تمارس دورها بالمسؤولية المطلوبة.

الحكم نصوص القانون

عندما يتعرض المجتمع الكويتي لمناوشات مؤثرة على لحمته، مثلما حدث من قنوات معينة مست شخصيات وقبائل، وأجبت مشاكل بالمجتمع هل تتركونها تفعل ما تريد أم أن هناك خطوطاً حمراء لا ينبغي المساس بها حفاظاً على المصلحة العامة؟

● لا شك أن العمل في أي دولة مدنية يقوم على القانون، فيجب أن تعود إلى نصوص القانون من أجل تنظيم الحياة المدنية، فهذا الأساس في التعامل.

وهل من وجهة نظرك الشخصية القانون الحالي كاف؟

● لا، غير كاف، وأنا مصمم على تغيير بعض المواد وإضافة بعض المواد لاستيعاب التطور الذي حدث في وسائل الإعلام خلال الفترة الأخيرة.

إلى أن يثبت العكس

من الأشياء الإيجابية التي لمستها أنتي بمجرد ما أديت رغبتي في مقابلتك وجدت استجابة سريعة جداً هذا يعكس ما تعودناه من تعقيدات في مقابلة الوزراء، سؤالتي: هل الوزراء في الكويت ينطلقون من فتايات شخصية أم وفق توافق حكومي بخصوص المقابلات الصحافية وموافقهم على الاستجابات البرلمانية؟

● مع التقدير، المنطق يفرض علينا أن نعمل وفقاً لمعادلات معينة، وهي كالتالي: لا تستطيع أن تكون ملماً ومطلعاً على كل الأمور، ولكن تشكل قناعاتك بناء على مختلف التجارب والخبرات، لك تجربة معينة في استجابة أحد المسؤولين لطلب مقابلتك، فعليك أن تأخذ هذا المثال وتعممه إلى أن يثبت عكس ذلك، أو أن تأخذ حادثة عدم رغبة أحد المسؤولين في مقابلتك وتعممها على الجميع.

كم عدد الذين طلبت مقابلتهم وحصلت على ردود سريعة؟

● يجب أن تعتقد أو يكون لديك تفكير أن هذا هو الأسلوب العام إلى أن يثبت عكس ذلك. أنا لا أتكلم نيابة عن أحد، لكنني أقول لك كن متيقناً أن أي مسؤول في الدولة عنده نفس الاستجابة ورحابة الصدر للقاءات، إن شاء الله.

أنا طبعاً طرحت هذا السؤال لأنه حقيقة الاستجابة كانت سريعة ومفاجئة لي.

● الساعة المباركة، وأحد الأسباب الرئيسية للاستجابة لما ذكر لي أنك زائر لنا من دولة شقيقة وعزيرة جداً على قلوبنا، لك ما لا نغيرك، ولكم أهل قطر ما ليس لغيركم إن شاء الله، هذا ما تربينا عليه من قيادتنا.

تتعامل بالمسطرة

دعنا نتعرف على وجهة نظرك الشخصية في الإعلام القطري، وهل ستستمر مشكلة غلق وفتح مكتب قناة الجزيرة في الكويت؟

● دعنا أولاً نفرق بين الإعلام الرسمي والإعلام الخاص، وأسالك هنا هل «الجزيرة» إعلام رسمي أم خاص؟

● نتعامل مع المكاتب الخاصة بذات المسطرة، أي كانت، لكن فيما يخص الإعلام الرسمي، فهو إعلام الأشقاء، سواء من الإمارات، أو عمان، أو السعودية، أو البحرين، ولا شك فإننا نعتبره امتداداً لمؤسساتنا مثلما يعتبر أشقاؤنا الإعلام الكويتي الرسمي امتداداً لمؤسساتهم. ولا شك توجد لدى الأشقاء في دول مجلس التعاون بعض الملاحظات على الإعلام الخاص في الكويت مثل ما لدينا نحن بعض الملاحظات على الإعلام الخاص لديهم.

أعود للرد على سؤالك، لا شك أن قطر وضعت أو رفعت الحد المعمول به في الإعلام العربي، وهي أصبحت من تضع المعيار لنا لكي نواكبها. قناة الجزيرة لا شك لها تقدير كبير لدى المشاهدين وأنا أحدهم، كأي محطة إخبارية أتفق وأختلف مع ما يرد في تقاريرها، لكن لأنها

محطة خاصة لا ضير عليها في طرح القضايا بمنظورها، وأتمنى - إن شاء الله - استمرار عمل مكتب الجزيرة في الكويت، وفق الأنظمة والقوانين المحددة لمكاتب الإعلام الدولي، وسنقدم للمكتب والمكاتب الأخرى كل التسهيلات للقيام بعملها وفق الأطر المحددة والقوانين المعمول بها.

«الجزيرة» مهنية

هل أنت معجب بقناة الجزيرة؟

● أنا أجبنتك.

أقصد بشكل عام؟

● سؤالك صعب، أنا قلتها بطريقة معينة، أنا معجب بعمل القناة، لكن إجابتي فيما قامت به قناة الجزيرة بوضعها معياراً عالمياً، جداً في المهنية وطرح القضايا، وفرضت على الجميع أن يلحقها في هذا المعيار.

هل أنا معجب؟

لا شك أننا معجب بالطاخم الإخراجي، ومعجب بطريقة التقارير، هل أنا متفق مع كل ما تبته قناة الجزيرة؟ بكل تأكيد لا، وعدم اتفاقي لا ينعكس كاستنفاذ مهني، لا أستطيع أن أكون متفقاً مع كل ما يرد من كل محطة إخبارية، سواء «الجزيرة» أو غيرها.

العدالة ستأخذ مجراها

قضية المواطن القطري على المري أخذت بعداً إعلامياً بينما هي حادث عرضي يحدث في أي بلد، المشكلة أن مؤسسات إعلامية عملت على تضخيمها بشكل متسارع، فما رأيك أنت شخصياً في هذا الجانب؟

● بداية لا شك أن أي حادث يشترك فيه طرفان شقيقان مؤلم للطرفين، ولا شك أن هذا الحادث ليس الأول من نوعه ولن يكون الأخير.

ثانياً: مثل هذه الحوادث لا يمكن أن تؤثر على صفو الجو والمحبة والأخوة والعلاقة الوثيقة التي تربط البلدين.

هذه مسلمات يجب أن توضع على الطاولة، أما مسألة تعامل الإعلام مع هذه القضية، فهذا يعيدنا لما قلته آنفاً، لدينا مؤسسات خاصة تعمل ضمن قانون معين، وليس للدولة الحق في التدخل في طريقة طرح أي موضوع من المواضيع إذا كان وفقاً للقانون. القضية الخاصة بالمواطن القطري حالياً رفعت للقضاء، وهناك منع واضح من المحاكم للخوض في أي قضية معروضة على القضاء، لكي لا يؤثر على سير القضية.

ولكم يا أهل قطر من أهلكم في الكويت كل المحبة والتقدير، لقد سكتتم عيوننا وقلوبنا، عندما استقبلتمونا في بلادكم وقت محنتنا، ولن ننسى لكم الفضل، أتمنى - إن شاء الله - ألا يعطى هذا الموضوع أكبر من حجمه، وإن شاء الله العدالة تأخذ مجراها على الجميع.

لا للمكاتب الخارجية

سؤال أخير..

● (يقاطعني ضاحكاً) للمرة الثالثة وأنت تقول سؤال أخير.

الحديث معك شيق وأعتذر للإطالة، وهو السؤال الأخير: ما رؤيتك للملاحق الإعلامية الكويتية في الخارج، وهل أنت الغرض من وجودها؟

● ليست لدينا مكاتب إعلامية، لكن عندما تصور، والمكاتب الخارجية استخدمت للأسف لغير أغراضها، لذلك التوجه الحالي في الوزارة عدم فتح هذه المكاتب، وهناك تركيز لإيصال الرسالة الإعلامية للخارج من خلال توليفة جديدة، عبر التعاون بين وزارة الإعلام والمؤسسات الإعلامية القائمة.

هل أفهم من ذلك أن هناك توجهاً لإغلاق الملاحق الإعلامية؟

● حالياً لا توجد مكاتب إعلامية في الخارج، هناك دبلوماسيون يقومون بمهام إعلامية، لكن قبل سنوات كانت هناك مكاتب إعلامية، وهذه الغيت، وقد صرحت بذلك مع بداية تولي منصب الوزارة، ولكن فُهمت التوليفة التي أسعى إليها على أن هناك توجهاً لفتح المكاتب مرة أخرى، وأنا أستطيع أن أنفي هذا الأمر جملة وتفصيلاً، لا نية أو رغبة أو توجه لفتح هذه المكاتب مرة أخرى.

كلمة أخيرة:

● أنقل تحياتي لأهل قطر جميعاً، وحياتك الله في بلدك الكويت.

صعب أن تتأثر العلاقات الخليجية - الخليجية بأي عمل أو نشاط سلبي ناتج عن أي قطاع أو مؤسسة إعلامية

فخورون بمتانة وصلابة الوضع المؤسسي الكويتي القائم على القوانين والتشريعات وإعلامنا ينظمه قانونان محددان هما «المطبوعات» و«المرئي والمسموع»

قانون الإعلام غير كاف ومصمم على تغيير بعض المواد وإضافة أخرى لاستيعاب التطور الحادث في الفترة الأخيرة

قطر أصبحت من تضع المعيار الإعلامي المعمول به في العالم العربي لكي نواكبها

مكتب «الجزيرة» يعمل وفقاً للأنظمة والقوانين المحددة لمكاتب الإعلام الدولي وسنقدم للجميع كل التسهيلات للقيام بعملها

قضية المواطن القطري المرئي رفعت للقضاء وهناك منع واضح من المحاكم للخوض في أي قضية معروضة على القضاء

لاشتراك اتصل على

22272770

او قم بزيارتنا على الموقع التالي

www.alanba.com.kw